لن يتم إذاعة البحث عن أي شخص أو صدور حكم عليه إلا بناء على رقمه الوطني

رئيس نيابة «السير» في دمشق لـ«الوطن»: القضاء يعلن انتهاء تشابه الأسماء وخلاف المقصود

| محمد منار حميجو

أكد رئيس نيابة محكمة السير في دمشق مهند خلّو آغا أنه تم الانتهاء من تشابه الأسماء وخلاف المقصود بعد ما حسمت وزارة العدل هذه القضية في رمتها فلن يعود هناك في المستقبل أي شيء يسمى تشابه أسماء، موضحاً أنه بناء على تعميم وزارة العدل الذي صدر أمس الأول فإنه لن يتم إذاعة البحث عن أي شخص أو صدور حكم عليه إلا بناء على رقمه الوطني وبالتالي فإن الشخص سيكون مقصوداً بعينه.

وأصدرت وزارة العدل أمس الأول تعميماً تضمن أنه على القضاة المساعدين العدليين لدى الدوائر القضائية استيفاء جميع البيانات الشخصية وبشكل خاص الرقم الوطني، وحسبما نشرته الوزارة على صفحتها الرسمية «فيسبوك» فإن هذا التعميم يهدف إلى إزالة تشابه الأسماء ووضع حد نهائي لحالة خلاف المقصود ولاسيما لدى المدعين والمدعى عليهم والموقوفين والمحكومين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين خلّو آغا أن المادة ١٢ من قانون الأحوال المدنية الصادر في العام الحالي أنه يمنح المواطن بمجرد تسجيله في السجل المدني رقماً وطنياً خاصاً به، موضحاً أنه يتميز هذا الرقم بأنه وحيد ودائم وبالتالي فإنه يختلف كل رقم عن الآخر ولا يمكن أن يتكرر، كما تلتزم جميع الجهات الرسمية بهذا الرقم وتثبيته في سائر المعاملات والسجلات لديها والوثائق الخاصة بصاحب هذا الرقم.

وأضاف: من خلال المتابعة من مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل لمواءمة القوانين على أرض الواقع صدر التعميم الذي يطلب من القضاة والمساعدين العدليين لدى جميع الدوائر القضائية استيفاء جميع البيانات الشخصية المتعلقة سواء بالمدعين أم المدعى عليهم أو الموقوفين أو المحكومين وبشكل خاص الرقم الوطني لمنع ما يسمى تشابه الأسماء أو حالة خلاف المقصود، مشيراً إلى أن هذا الموضوع يشمل جميع المحاكم وليس فقط محكمة السير.

ولفت خلّو آغا إلى أنه في هذا التعميم يتم سد جميع الثغرات التي يعبر منها الفاسدون الذين يبتزون المواطنين في مسألة تشابه الأسماء، مؤكداً أنه بدءاً من يوم أمس تم البدء بتطبيق التعميم من خلال التعميم على جميع الدوائر القضائية بأنه في حال حضور أي شخص لتسجيل دعوى فلا تحرك دعوى الحق العام إلا بعد استيفاء البيانات الشخصية الكاملة للمدعي والمدعى عليه وخصوصاً الرقم الوطني.

> سد الثقوب التي يعبر منها الفاسدون لابتزاز المواطنين في مسألة تشابه الأسماء

> التعميم يصب في صلب مشروع الإصلاح الإداري والقضائي

وأضاف خلّو آغا: لا يجوز تصدير خلاصة أي حكم ولا مخاطبة أي منفذ حدودي ولا إدارة الأمن الجنائي لتعميم حكم على شخص إلا بعد أن يتم استيفاء جميع البيانات الخاصة وخصوصاً الرقم الوطني.

وفيما يتعلق بموضوع الدعاوى القديمة أوضح أنه عندما تصدر الأحكام الخاصة بهذه الدعاوى وتنفيذها لدى دوائر التنفيذ فإنها لا تنفذا إلا بعد أن تخاطب أمانة السجل المدني لطلب القيد المدني الخاص بالمحكوم عليه الذي يكون مدوناً فيه الرقم الوطني الذي يتم وضعه على خلاصة الحكم ومن ثم تنفيذه.

واعتبر خلّو آغا أن هذا التعميم يصب في صلب مشروع الإصلاح الإداري والقضائي، مشيراً إلى أنه يخلق منهجية واحدة ومتجانسة للعمل بإصلاح القوانين والإجراءات لرفع أي معاناة أو مشقة عن المواطن ولاسيما منع استغلال بعض ضعاف النفوس لهم.

ولفت خلّو آغا إلى أنه تم تذليل كل المعوقات التي تمنع تنفيذ هذا التعميم وأن المرحلة القادمة لن يكون هناك حالات تشابه الأسماء وخلاف المقصود وليس هناك ما يمنع تنفيذ هذا التعميم لأنه هو عبارة عن استيفاء البيانات الشخصية وهناك إصرار من وزير العدل على متابعة الموضوع.

مكافآت بالأسعار للفلاحين تتراوح بين ٣٠-٤٠ بالمئة

٢٥ طن بذار قمح و١٧٠ طناً من الشعير تستلمها إكثار البذار بحمص

| حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار في حمص أحمد يوسف أحمد في تصريح لـ«الوطن» أن الفرع بدأ عمليات سحب عينات القمح من الأكياس المعبأة ببذار القمح واستلام ناتج المحصول المنتج من الحقول الإكثارية المتعاقد عليها من الفلاحين يوم أمس فيما كان قد باشر بعمليات استلام ناتج محصول الشعير منذ بداية الشهر الجاري.

وأشار إلى أنه يتم استلام بذار القمح والشعير في مركز الدار الكبيرة الوحيد التابع لفرع المؤسسة بالمحافظة، لافتاً إلى أنه تم استلام أولى الكميات من بذار القمح يوم أمس والبالغة بحدود ٢٥ طناً، فيما بلغت الكميات المستلمة من بذار الشعير ما يزيد على ١٧٠ طناً منذ بدء عملية الاستلام بمطلع الشهر الحالي وحتى تاريخه.

وبيّن أحمد أن المؤسسة حددت سعر كيلو الغرام الواحد من بذار القمح المتعاقد عليها بقيمة ٨٠٠ ليرة سورية يضاف إليها مكافأة سعرية تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة بحسب مرحلة البذار، إضافة إلى مكافأة تسليم بقيمة ١٠٠ ليرة سورية عن كل واحد كغ، بحيث يصبح سعر الكيلو الغرام الواحد من بذار القمح الذي تشتريه المؤسسة يتراوح ما بين ١١٤٠ إلى ١٢٢٠ بحسب مرحلة البذار، فيما حددت المؤسسة سعر كيلو الغرام الواحد من بذار الشعير بقيمة ١٢٧٠ ليرة سورية.

وكشف أن خطة فرع المؤسسة لهذا الموسم استلام ٤٠٠ طن من بذار الشعير و٣ آلاف طن من بذار القمح، منوهاً أن عملية استلام البذار تتم حصراً بأكياس خيش، وأنه يوجد مخزون من الأكياس الجيدة لتعبئة الأقماح بسعر ٤٠٠٠ ليرة للكيس الجديد و٢٠٠٠ ليرة للكيس المستعمل بحسب السعر المحدد من المؤسسة العامة، مؤكداً على أنه يتم إعادة ثمن الأكياس عند صرف قيمة المحصول للمتعاقدين.

ولفت إلى أنه تم البدء بتجهيز قوائم شراء بالكميات المستلمة وإرسالها لفروع المصرف الزراعي بالمحافظة ليتم صرف قيم المحصول على الفور ومن دون أي تأخير، مبيناً أنه سيتم البدء بصرف قيم المحاصيل المستلمة بدءاً من الأسبوع القادم.

وأكد أحمد أنه تم تجهيز وتشغيل مركز الغربلة والتعقيم وتمت المباشرة بتعقيم وغربلة بذار الأقماح المستلمة فور عملية الاستلام لتلبية حاجة المحافظة من البذار المغربل والمعقم استعداداً للموسم القادم، منوهاً إلى أنه يوجد في الفرع دون الـ١٠٠ طن من بذار القمح مدورة من العام الماضي تم الانتهاء من غربلتها وتعقيمها وتجهيزها للموسم القادم.

فقط تأخير ٧ سنوات على مشروع السكن الشبابي بالسويداء!

| السويداء - عبير صيموعة

لا يزال مشروع السكن الشبابي في السويداء يعاني تأخيراً في التنفيذ من قبل الجهات القائمة على التنفيذ حيث إن المرحلة الثانية من المشروع التي كان من المفترض أن تبدأ منذ عام ٢٠١٤ والبالغة ٦٧٠ شقة لم يبدأ العمل بها حتى تاريخه.

نائب المحافظ وعضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة وائل حريوع بيّن لـ«الوطن» أن تأخير البدء بالمرحلة الثانية مرده إلى تأخر فرع إسكان المنطقة الجنوبية بالإعلان عن المناقصات الخاصة بهذه المرحلة مع العلم أن إضبارتها جاهزة لدى مجموعة إسكان السويداء، مضيفاً: إنها تنتظر التنفيذ العملي فقط إضافة للتأخر أيضاً بالإعلان عن المناقصة الخاصة بمراكز التحويل الأربعة الكهربائية لزوم شقق المرحلة التي مازالت قيد الإعلان.

وأضاف جريوع: إن الروتين المتبع ولاسيما فيما يخص الموافقات الخاصة بالمشروع كان سبباً في التأخير خاصة أن الموافقات تحتاج إلى رحلة بريدية طويلة تبدأ من إرسال إضبارة المشروع إلى الفرع الكائن في القنيطرة، ما دفع محافظة السويداء لتقديم مقترح لرئاسة مجلس الوزراء بضرورة فصل مجموعة إسكان السويداء عن فرع المنطقة الجنوبية، للتخفيف من الروتين والإسراع بإنجاز المعاملات التي تنتظر أشهراً لتوقيعها الأمر الذي ينعكس سلباً على وتيرة العمل.

بدورها رئيس مجموعة إسكان السويداء عندة الظواهرة أكدت أن كل الإشكاليات التي تواجه المشروع تم طرحها أمام رئيس مجلس الوزراء في زيارته الأخيرة إلى السويداء حيث تمت المطالبة بفصل مجموعة إسكان السويداء عن فرع المنطقة الجنوبية، للتخفيف من الروتين والإسراع بإنجاز المعاملات.

ولفتت الظواهرة إلى أن الإنفاق المالي على المشروع وصل منذ انطلاق الأعمال به عام ٢٠١٣ ولتاريخه نحو ١٠ مليارات و٢٠٠ مليون ليرة، وتم بدء العمل حينها بالمرحلة الأولى من المشروع التي يبلغ عدد شققها السكنية ٨٦٤ شقة سكنية، وفق عقدين أولهما تم إبرامه مع الشركة العامة للبناء والتعمير فرع السويداء لتنفيذ ٢٤٠ شقة سكنية على الهيكل إضافة للبنية التحتية والصرف الصحي بقيمة عقدية مع الملاحق تبلغ ٧٥٧ مليون ليرة حيث وصلت نسبة الإنجاز بهذه الشقق إلى ٩٠ بالمئة، في حين بلغت المبالغ التي تم إنفاقها مع فروقات الأسعار نحو مليار و٤١٢ مليون ليرة.

ولفتت إلى أن العقد الثاني تم إبرامه مع مؤسسة الإسكان العسكرية لتنفيذ ٦٢٤ شقة سكنية بقيمة عقدية مع ملحقات العقود تبلغ مليراً و٥٨٧ مليون ليرة كتنفيذ على الهيكل حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى ٥٨ بالمئة، في حين وصلت المبالغ التي تم إنفاقها مع فروقات الأسعار إلى ٣ مليارات ٣٢٥ مليون ليرة.

ولفتت الظواهرة إلى أنه بعد الانتهاء من أعمال الهيكل تم التعاقد لتنفيذ أعمال الإكساء وفق العقد الذي تم إبرامه مع مؤسسة الإنشاءات العسكرية بقيمة عقدية تبلغ ٥ مليارات و٤٤٨ مليون ليرة، حيث بلغت المبالغ التي تم إنفاقها نحو ٣ مليارات و٥١ مليون ليرة بنسبة تنفيذ بلغت ٦٤ بالمئة، مشيرة إلى أن أعمال الإكساء بدئ العمل بها عام ٢٠١٨ إضافة لإبرام عقد لتنفيذ أعمال الموقع العام للمشروع والبنية التحتية مع مؤسسة الإنشاءات العسكرية أيضاً وذلك بقيمة عقدية تبلغ مليارين و٨٦٠ مليون ليرة حيث بلغت المبالغ التي تم إنفاقها مع فروقات الأسعار نحو مليار و٩٥٥ مليون ليرة.

يشار إلى أن مشروع السكن الشبابي في السويداء هو عبارة عن ضاحية سكنية تمتد على مساحة ٨١ هكتاراً.

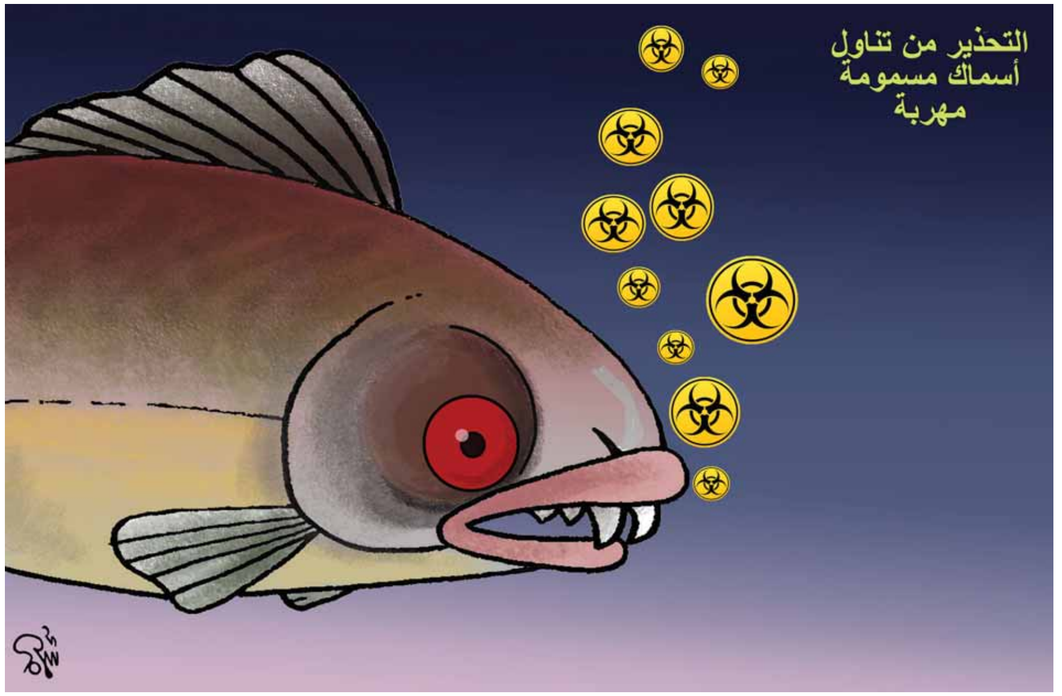

دعوة مستثمرين من روسيا والصين

ملتقى مرتقب للاستثمار السياحي في حلب بمشاركة مستثمرين عرب وأجانب

الفراح لـ«الوطن»: ٢٠ موقعاً مقترحاً معروضاً للاستثمار

| فادي بك الشريف

كشف معاون وزير السياحة غياث الفراح في حديث خاص لـ«الوطن» عن تحضيرات قائمة حالياً لإقامة ملتقى الاستثمار السياحي لهذا العام في محافظة حلب خلال شهر آب القادم، مشيراً إلى صدور تعميم عن رئيس مجلس الوزراء إلى كافة الوزارات والجهات العامة لاختيار وتحديد عدد من المواقع التي تصلح للاستثمار، ليصار إلى وضع السياحة بصورة المواقع المقترح عرضها في الملتقى.

ونوه الفراح بأن المديريات المختصة في وزارة السياحة، تدرس حالياً كل المواقع التي ترد الوزارة بالتنسيق مع مديريات السياحة في المحافظات بغية تجهيز جميع الأضابير مع الجهات المالكة للمشروع وإعدادها من الناحية القانونية والتنظيمية والتخطيطية، حتى يتم وضع دفتر الشروط للمشروع أو الموقع المكتمل دراسته بشكل فعلي وجاهز للعرض خلال الملتقى المرتقب.

وأكد معاون وزير السياحة أن المشاريع ستكون متنوعة بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة لتلبي كل الطموحات وتتحلى بالجدية واستيفاء جميع شروط الدراسة، مع التركيز مبدئياً على اختيار عدد متوسط من المواقع أو المشاريع المعروضة بما لا يتجاوز الـ ٢٠ مشروعاً تتسم بجدية الاستثمار مع إمكانية استثمار مختلف المشاريع والمواقع المقترح عرضها.

وبيّن الفراح أنه ستتم دعوة مستثمرين محليين من مختلف محافظات البلاد إضافة إلى مستثمرين دولة عربية وأجنبية صديقة في مقدمتهم روسيا والصين، مشيراً إلى توجيه دعوات رسمية خلال الفترة القادمة لعدد من الدول ممن أظهروا اهتماماً ملحوظاً بالاستثمار في سورية، مضيفاً: ملتقى الاستثمار خلال ٢٠١٩ عقد في طرطوس، من دون أن يعقد الملتقى العام الماضي، ليتقرر عقده هذا العام في حلب، مع إحداث التنوع في المحافظات المستضيفة كل عام والتركيز على مختلف الجوانب.

وقال: إن توقيت الملتقى هذا العام يأتي بعد الانتصار والاستحقاق الرئاسي، وضرورة عودة القطاع السياحي إلى تألقه، كما يأتي بعد مشاركة وفد من وزارة السياحة برئاسة الوزير في مؤتمر منظمة السياحة العالمية في الرياض والذي ركز على موضوع تعافي القطاع السياحي والمرحلة القادم.

وبيّن فراح أنه يدرس إقامة معرض أو ورشة عمل للمشاريع الخاصة التي لا تقل نسب الإنجاز فيها عن ٥٠ بالمئة، ليصار إلى الترويج لهذه المشاريع مع إمكانية حدوث شراكات خاصة، ضمن دعم واهتمام من الوزارة لعرض مشاريعهم ضمن الملتقى بصورة لائقة، علماً أن هناك عدداً لا بأس فيه من المشاريع التي قطعت مراحل متقدمة في نسب الإنجاز وتوقفت نتيجة ظروف الأزمة، معتبراً أن طرح المشروع يعود لرغبة المستثمر.

> اهتمام بمشاريع خاصة «نسب إنجازها عالية»

كما نوه معاون وزير السياحة التركيز بشكل ملموس على السياحة الشعبية وافتتاح الشواطئ المفتوحة، مؤكداً وجود تركيز ضمن خطة القطاع السياحي بتأمين مناطق سياحية للسياحة الشعبية الداخلية، ضمن تنسيق ومتابعة مع الشركة السورية للنقل والسياحة ومجالس المدن المعنية لتأمين الأراضي، بهدف تأمين أماكن الارتياد للمواطن السوري بأسعار مقبولة.